جامعـــة القاهـرة
كليـــة دار العلـــوم
قسم الفلسفـة الإسلاميـــة

أثـر مدرسة القضاء الشرعى على الفكر الإسلامى الـمعاصر

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب:
محمد عبد الوهاب محمد غانم

تحت إشراف:

أ.د. حامد طاهر
أستاذ الفلسفة الإسلامية
بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة
ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق

أ.د. حسن الشافعى
أستاذ الفلسفة الإسلامية
بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة
ورئيس مجمع اللغة العربية

١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

** شكر وتقدير **

قال النبي ﷺ: «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل**»[1].

لذا فإني أرى لزاما عليَّ أن أتوجه بخالص الشكر ووافر الثناء إلى هذه الكوكبة النيرة من الأساتذة الأجلاء، الذين مدوا إليَّ يد العون في إعداد هذا البحث، حتى اكتمل واستوى على سوقه.

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور/ **حامد طاهر أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق**، على ما أولاني من رعاية واهتمام بالغين، وكان لا يكتفي بإرشادي في الجامعة بل كثيرا ما كان يشرفني بلقائه في بيته، فلمست فيه دماثة الخلق، ورحابة الصدر، وتوجيه المعلم، وشفقة الوالد. فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أخص بالشكر أستاذي الدكتور / **حسن الشافعى أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة**، ورئيس مجمع اللغة العربية، الذي كان يمدني دائما بالنصائح العلمية الغالية، والذي تعلمت منه سمو الأخلاق قبل لطائف العلم، فكان دائما العالم الموسوعي الذي يرشدني إلى دقائق علمية لا يتنبه إليها إلا الجهابذة الأثبات، فكان لي نبراسا في طريق البحث العلمي ، علما وخلقا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده (٢/ ٢٥٨)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وقد صحح هذا الحديث العلامة أحمد شاكر فى تعليقه على المسند (١٣/ ٢٤٦).

كما أزجي خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذين الجليلين اللذين شرفتُ بقبولهما مناقشة هذا البحث وتقويمه، وتجشم عناء مراجعته، كل من:

والأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله عفيفي، أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ووكيل الكلية بالجامعة.

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله الشرقاوي، أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ورئيس قسم الفلسفة بالكلية.

فلهما مني الشكر والثناء.

وأتقدم بشكر خاص **للأستاذ الدكتور عبد المنعم الجميعي** الذي أفدت كثيرا من بحثه القيم «**مدرسة القضاء الشرعي..دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية**» ولم يكن ثمة بحث غيره بالمكتبات، والذي أفادني في الجانب التاريخي من بحثي أيما إفادة فجزاه الله خيرا.

كما أتقدم بتحية إعزاز وتقدير إلى المكتبات التي أمدتني بالمصادر والمراجع- وهي مصادر قديمة وكثير منها توقفت طباعته- أخص منها مكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ومكتبة المصطفى بالعباسية، ومكتبة معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان.

وأخيرا أقدم شكري لكل من ساعدني في إتمام هذا البحث بداية بالدعاء، ومرورا بإعارة كتاب أو بحث وانتهاء بكتابة البحث ومراجعته وطباعته، حتى خرج البحث على هذه الصورة.

فللجميع مني كل الشكر والتقدير، واللهَ عز وجل أسأل أن يكتب لي ولهم الأجر، ويجزل لنا المثوبة. إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قالوا عن مدرسة القضاء الشرعي:

(امتازت مدرسة القضاء الشرعى فى مصر بأنها أول مدرسة دينية إسلامية، أفرغت فى أحدث قوالب النظام الدراسى العصري، وجمعت بين أسلوب التعليم الاستقلالي، وضمت إلى فنون اللغة العربية وعلوم الشرع، حظا موفورا من الفنون الرياضية والطبيعية وعلوم العصر.

فتخرج فيها، باختلاف الاستعداد الفطرى والتربية المنزلية وبيئة المعاشرة، أزواج ثلاثة: أناس أقرب إلى جمود المدارس الدينية، وأفراد أدنى إلى ميعة المدارس العصرية، ووسط بين الطرفين هم ضالة طلاب الإصلاح لهذه الأمة).

العلامة محمد رشيد رضا..

(أعتقد أنه ليس عند الثلاثمائة والستين مليونا من المسلمين الذين فى العالم مدرسة تماثل هذه المدرسة).

السلطان حسين كامل..

(كنت ترى مزيجا عجيبا من الأساتذة، هذا شيخ أزهرى تربى تربية أزهرية بحتة ودنياه كلها فى الأزهر وما حوله، وبجانبه أستاذ للتاريخ على آخر طراز تخرج من جامعات إنجلترا، وأستاذ للطبيعة تخرج من أشهر جامعات فرنسا، وعلى رأسهم ناظر تعلم فى الأزهر، وفى دار العلوم، وفى إنجلترا، وكل هؤلاء يلون الكلية بلونه، ويصبغها بصبغته، ويعلمهم من مطبخه)

الأديب والفيلسوف أحمد أمين..

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تقاس مدى عظمة الأشياء بمقدار ما تركت من أثر على الحياة، حتى وإن انتهى الشيء ولم يعد موجودا ، فإن الآثار التى تركها تظل شاهدة على مدى حسنه أو قبحه، وبرهانا على مدى سموه أو دنوه، ودليلا على مقدار عظمته أو حقارته.

ونستطيع أن نطبق هذه القاعدة على هذا البحث، حيث إن ثمة كيانا علميًّا كان يسمى (مدرسة القضاء الشرعي) كان قائمًا بالفعل لفترة من الزمن فكر فيه الشيخ محمد عبده لما رأى ما وصلت إليه المحاكم الشرعية من خلل فى منظومتها وسوء فى إدارتها؛ حيث رأى أن الأمر يحتاج لمدرسة عليا تخرج قضاة أكفاء يعدون إعدادا علميا رصينا فى كل فروع العلم؛ كى يؤهلوا لمنصب (القاضى الشرعي) ، فشكلت لجنة فى أبريل ١٩٠٥ برئاسة الشيخ محمد عبده ، وقد كان مفتيا للديار المصرية آنذاك؛ لتجهيز لائحة للمدرسة المقترحة، ونظام الدراسة بها.

وبعد أشهر قليلة توفي الشيخ محمد عبده، لكن تلاميذه الأوفياء حملوا على عواتقهم إحياء المشروع.

فتولى سعد باشا زغلول تلميذ محمد عبده أمر المشروع، وقد كان وزيرا للمعارف ورغم معارضة الخديوى عباس حلمي وبعض رجال الأزهر للمشروع إلا أن سعدا تحمس للفكرة، إلى أن تمت الموافقة على مشروع إنشاء (مدرسة القضاء الشرعي) فى ١٢ محرم ١٣٢٥هـ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٠٧م.

وقد ساعد تنوع المناهج والأساتذة بالمدرسة إلى تخريج نوع مميز من الطلاب؛ فكان هناك الشيخ الأزهري الذى يُدِّرسُ علوم الدين واللغة العربية، إلى جانب أستاذ التاريخ الذي تخرج على أحدث طراز من جامعات إنجلترا، وقد كان طلاب مدرسة القضاء الشرعى يدرسون إلى جانب الفقه الإسلامي وأصوله، مدخلا إلى القوانين ونظام المحاكم وأصول القوانين، كما كانوا يدرسون الكيمياء والجبر والهندسة، واللوغارتيمات، إلى جانب التفسير والحديث والتوحيد والمنطق.

فكان الطالب يدرس تسع سنوات لا راحة فيها؛ طبقا لنظامها الصارم الذى كان على حد تعبير أحد أبنائها - وهو أحمد أمين- جدا لا هزل فيه، وتعبا لا راحة معه، كل ذلك أدى إلى نتيجة واحدة ، هى أن طالب «مدرسة القضاء الشرعي» كان من الممكن أن يُعَدَّ مدرسة وحدَه، حيث كان طالبا موسوعيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لذلك كله رأيت أنه لابد من البحث فى نشأة هذه المدرسة وملابستها ، والأثر الذى تركته لنا - من خلال خريجيها ومعلميها على حد سواء - فى الفكر الاسلامي المعاصر.

- ولما لم يكن فى المكتبة العربية والإسلامية سوى بحث صغير للأستاذ الدكتور عبدالمنعم الجميعي -حفظه الله- قد تناول فيه الحديث عن المدرسة من الناحية التاريخية كمؤسسة تعليمية، وهو كتاب «**مدرسة القضاء الشرعي..دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية**»، عدد صفحاته (٧٩) صفحة، وهذا بحسب طبيعة بحثه التاريخية.

ولما لم يكن ثمة بحث يتناول هذه المدرسة وأثرها على الفكر الإسلامى، ومدى إسهامات أعلامها في الحركة الفكرية المعاصرة[١]، فقد رأيت أن ثمة ثغرة فى مكتبتنا العربية والإسلامية جرَّاءَ عدم وجود مثل هذا البحث، وذلك لسببين:

السبب الأول: أن المؤسسات العلمية التى كانت على ساحة التعليم الشرعي فى وقت من الأوقات كانت تتركز في:

*** الأزهر**

*** دار العلوم**

*** مدرسة القضاء الشرعي**

---

(١) ونعني بهذا عدم بحث المدرسة وإسهامات أعلامها بشكل عام على الفكر الإسلامي، اللهم إلا ما كان من أبحاث لأفراد من أعلام المدرسة كما رأينا أبحاثا كاملة تفرد لدراسة أحمد أمين أو محمد أبو زهرة أو عبد الوهاب عزام أو غيرهم من أعلام المدرسة، أما عمل دراسة مستفيضة عن المدرسة وأعلامها وبحث آثارهم على الفكر الإسلامي المعاصر فهو ما لم يكن موجودا.

أما الأزهر ودار العلوم فكان نصيب المؤلفات التى تناولتهما بالبحث لا يكاد يحصى، لكن مدرسة القضاء الشرعي لم يوجد لها مؤلف واحد يتناول إسهامها وجهود أعلامها فى الفكر الإسلامي، وهو ما دفعني للقيام بمثل هذا البحث الطريف فى بابه.

السبب الثاني: أن ثمة سؤالا يطرح نفسه وهو: كيف لمؤسسة كان من أساتذتها الشيخ **مصطفى عبدالرازق**، والشيخ **محمد الخضري**، **والشيخ محمد المهدي** ، **والشيخ أحمد بك إبراهيم**، **والأستاذ عبدالحميد العبادي**، **وشاعر البادية محمد عبد المطلب**، والشيخ **عبد المجيد سليم** (شيخ الأزهر ومفتى الديار الأسبق) والشيخ **إبراهيم حمروش** (شيخ الأزهر الأسبق) ألا يتم بحث ما أنجزوه وأثروا به الفكر الإسلامى المعاصر؟!

وكيف لمدرسة كان من طلابها **أحمد أمين**، و**عبدالوهاب خلاف**، و**عبدالوهاب عزام**، **وعلي حسب الله** ، و**على الخفيف**، و**محمد أبوزهرة**، و**عبدالرازق السنهورى**، **والشيخ فرج السنهورى** (وزير الأوقاف الأسبق)، والشاعر **محمد إبراهيم الجزيري** (**سكرتير سعد زغلول**)، و**إبراهيم مدكور**، و**أمين الخولى**، **والشيخ حسنين مخلوف** (مفتى الديار الأسبق)، **والشيخ حسن مأمون** (شيخ الأزهر ومفتى الديار الأسبق)، **والشيخ علام نصار** (مفتى الديار الأسبق)، **والشاعر محمود غنيم** أن تترك فلا يتم العكوف على أثرها ، وأثر طلابها على الحركة الفكرية العلمية المعاصرة؟!

بل إن كل علم من هؤلاء الأعلام من الممكن أن يفرد له -وحده- رسائل علمية (ماجستير- دكتوراه) ، وقد حدث بالفعل، مثلما رأينا أبحاثا علمية قامت برمتها على الشيخ محمد أبو زهرة، أو أحمد أمين، أو أمين الخولى، أو عبد الوهاب عزام أو غيرهم من أعلام مدرسة القضاء الشرعي.

فكان لزاما - والحال هذه - أن يتم البحث فى أثر مدرسة القضاء الشرعي على الفكر الإسلامي المعاصر، الأمر الذي دعاني للبحث فى هذه القضية، وهو ما كان عنوانا لهذا البحث.

- **وقد صار هذا البحث من خلال ثلاثة أبواب وخاتمة، وملحق يحتوى على ببيليوجرافية، وكان تقسيم الأبواب الثلاثة كالتالى:**

الباب الأول: مدرسة القضاء الشرعى.. حقائق تاريخية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية فى مصر قبل إنشاء مدرسة القضاء الشرعي.

الفصل الثانى: مدرسة القضاء الشرعي منذ النشأة وحتى الإلغاء.

الباب الثانى: أثر مدرسة القضاء الشرعي على الفكر الإسلامي المعاصر

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: فى الفلسفة الإسلامية.

الفصل الثاني: فى الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: فى التاريخ الإسلامي.

الفصل الرابع: فى اللغة والأدب والشعر.

الباب الثالث: مدرسة القضاء الشرعي فى الواقع المعاصر

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أعلام مدرسة القضاء الشرعي وتجديد الفكر السياسي في العصر الحديث.

الفصل الثانى: أثر مدرسة القضاء الشرعي على التدريس في الجامعات المصرية.

ثم الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات. ثم ملحق بيبليوجرافية توثيقية لأعلام مدرسة القضاء الشرعي، وقائمة المصادر والمراجع، والفهارس.

الباب الأول
مدرسة القضاء الشرعى.. حقائق تاريخية

الفصل الأول: الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية فى مصر قبل إنشاء مدرسة القضاء الشرعي:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصر من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية.

المبحث الثانى: الظروف العلمية والتعليمية الدينية فى مصر (فى مطلع القرن العشرين).

المبحث الثالث: المعاهد الدينية الموجودة حينئذ والتطرق لعيوبها.

المبحث الأول

مصر من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية

التعليم هو أداة النهضة والتقدم والعمران فى المجتمع؛ لذلك فإن بيئة المجتمع يكون لها أكبر الأثر على التعليم، فأحوال المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنعكس بشكل مباشر على العملية التعليمية برمتها.

لذا فإن «المصلح فى مجال التعليم لا ينبغى أن يحصر نفسه فقط فى مجال إصلاح المناهج والمادة التعليمية وتدريب المعلمين والارتقاء بمستوى التلاميذ، وإنما ينبغى عليه أيضا أن يشمل بنظرته الإصلاحية جميع جوانب البيئة الاجتماعية التى تتم فيها العملية التعليمية، وأن يلاحظ ما يموج فى تلك البيئة من أفكار شائعة ومعتقدات راسخة وعادات متأصلة، قد يكون لها تأثيرها المناقض تماما لما يقدم فى مجال التعليم»[(١)].

ومن هذا المنطلق أردنا أن نلقى الضوء – فى إطلالة موجزة – عن الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر قبل **إنشاء مدرسة القضاء الشرعى.**

حيث ساءت أحوال المحاكم الشرعية فى مصر، بعد أن بدأ محمد على وخلفاؤه فى تغيير الوضع القضائى المستقر فى البلاد منذ مئات السنين بإيجاد كيان جديد لا يعتمد على القضاء الشرعى ، وانحصر دور المحاكم الشرعية فى نظر قضايا الأحوال الشخصية والمواريث والوقف، وتسلل إليها الفساد بعد أن أدارت لها الدولة ظهرها ، ولم تقدم إليها يد العون. وظل الأمر على هذا النحو من الإهمال إلى أن قامت نظارة الحقانية (العدل)، بانتداب محمد عبده لتفقد أحوال المحاكم الشرعية، ومعرفة أدوائها، ووضع أفضل السبل لعلاجها. فقدم تقريرا لما وصلت إليه أحوال تلك المحاكم من سوء الحال فى الأماكن والمبانى والأثاث، وضعف فى مستوى القضاة والكتبة، وقصور المرافعات فيها. وفى الوقت نفسه كشف التقرير عن تقصير الحكومة تجاه هذه المحاكم، وإهمالها لشأنها حتى وصلت إلى ما هى عليه من ضعف وفساد .

---

(١) أستاذنا الدكتور حامد طاهر: الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٣، ص١٨١-١٨٢.

وتضمن التقرير وسائل النهوض بتلك المحاكم من توسيع اختصاصاتها، وعدم تقييدها فى إصدار الأحكام بالمذهب الحنفي، والنهوض بمستوى القضاة وتحسين مرتباتهم، وانتقاء العناصر الجيدة للعمل فى هذا الميدان، وتسهيل إجراءات التقاضي، وختم التقرير بطلب إنشاء معهد خاص يختار طلبته ممن يدرسون فى الأزهر، ويعدون إعدادا خاصا لتولى منصب القضاء. ثم تشكلت لجنة برئاسة ناظر الحقانية (وزير العدل) وعضوية قاضى البلاد وشيخ الجامع الأزهر والمفتى ، وأحد أعضاء محكمة مصر العليا للنظر فى التقرير. فصدر منشور فى (١٦ من صفر ١٣٢٥هـ= ٣ من مارس ١٩٠٧م) بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي، وانقسمت المدرسة إلى قسمين: الأول لتخريج الكتبة، والثانى لتخريج القضاة والمحامين. وظلت المدرسة قائمة حتى ألغيت فى سنة (١٣٤٧هـ =١٩٢٨م) وألحق طلابها بمدرسة دار العلوم.

ولا بد لفهم الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر قبل إنشاء مدرسة القضاء الشرعى من إلقاء الضوء على أحد أهم أبناء محمد على وهو الخديوى إسماعيل، حيث **إن عصر إسماعيل هو العصر الأهم فى فترات الحكم بمصر فى تلك الحقبة التاريخية**، فإسماعيل الذى تولى الحكم فى ١٨ يناير ١٨٦٣م أتيح له أن يحكم مصر ستة عشر عاما «شهدت فيها البلاد من التغيرات العظيمة فى شتى مرافقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ما طبع عصر إسماعيل بطابع خاص، وجعل له في تاريخ مصر الحديث مكانة ممتازة»[(١)].

ففى بدايات عصر إسماعيل بدأت تدب مظاهر النهضة والعمران، وقد أعلن عن إدخال الإصلاحات اللازمة فى مرافق الدولة، وقطع بالفعل شوطا بعيدا فى الإصلاحات فى سنى حكمه الأولى.

بدأ إسماعيل بإصلاح الإدارة التى نظمت بشكل يكفل إشراف الحكومة المركزية فى القاهرة على كافة الشئون، واهتم بزيادة مساحة الأرضى الزراعية وتحسينها، سواء بتوفير مياه الرى أو إصلاح الأراضى البور وإعدادها للزراعة، وتم حفر العديد من الترع والقنوات، من أشهرها ترعة الإبراهيمية والإسماعيلية. وفى عهده تم إنشاء المصانع المتعددة فى الفيوم وبنى

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١١ م- ج ٣ ص٣.

سويف وأسيوط وقنا، وجلب إليها الآلات الحديثة من أوربا. وكان إنشاء هذه المصانع جزءا من مظاهر النشاط الاقتصادى الذى تم العناية به فى هذا العصر إلى جانب العناية بالزراعة ، فأنشئت مصانع للنسيج والطوب والدباغة والزجاج والورق وسبك المدافع والطرابيش، وتم العناية بأعمال الطباعة، لاسيما المطبعة الأميرية. وكان مما أعان على هذا التقدم الاقتصادى أن تم العناية بطرق المواصلات وإنشاء الكبارى والجسور (٤٣٠ جسرا) كان منها كوبرى قصر النيل، وإنشاء شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والأسلاك البرقية[١].

لكن بقدر ما كان هذا التقدم الاقتصادى والرقى الحضاري، بقدر ما اقترنت به أخطاء وأرزاء أدت إلى كوارث أصابت مصر، ولا تزال تبعاتها تؤثر بالسلب على مصر إلى اليوم، فالديون التى اقترضها إسماعيل كبلت البلاد حكومة وشعبا، مما أدى إلى التدخل الأجنبى فى شئون مصر المالية والسياسية، فالنهضة التى قام بها تعثرت فى سيرها لما شابها من إسراف الخديوى وبذخه وركونه إلى الأوربيين»[٢].

فإسماعيل أراد بناء مصر على النمط الأوربي، لذلك انتهج سياسة الاقتراض من المصارف الأجنبية بفوائد عالية جدا، كانت من الأسباب الرئيسة لارتباك المالية المصرية فى عصره، فكان المرابون الأجانب يستغلون حاجة إسماعيل المالية، ومن ثم فإن المشروعات كانت تقام بأضعاف قيمتها الحقيقة[٣].

ومن هنا فإن الديون كانت ذريعة توسلت بها الدول الأجنبية إلى التدخل فى شئون مصر. وخلال النصف الثانى من سبعينيات القرن الماضى[٤] بدأت التدخلات الأجنبية تكسب أرضا جديدة بفضل هذه الديون ففى عام ١٨٧٥م تأتى «بعثة كيف» يتلوها فى منتصف ١٨٧٦م

(١) انظر: ساويرس بن المقفع: تاريخ مصر «من بدايات القرن الأول الميلادى حتى نهاية القرن العشرين» تحقيق: عبد العزيز جمال الدين، الهيئة العامة لقصور الثقافة ج١٠ ص٨ – ٢٠.

(٢) انظر: صالح رمضان: دراسات عن الحياة الاجتماعية فى مصر – رسالة ماجيستير مخطوط – كلية آداب جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥ (المقدمة).

(٣) انظر: ساويرس بن المقفع: تاريخ مصر ج ١٠ ص٧-٨.

(٤) يقصد بالقرن الماضي حينما كتب هذا النص وهو القرن العشرون، وإلا فنحن الآن في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

إنشاء «صندوق الدين» ، ثم قبل أن تنتهى هذه السنة يتم فرض المراقبة الثنائية. وتشهد الشهور الأولى من عام ١٨٧٨م تشكيل «لجنة التحقيق العليا الأوربية» ثم بدأ التدخل فى تشكيل وزارة مسئولة برئاسة «نوبار باشا»، والوصول إلى تعيين وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية، أحدهما إنجليزى والآخر فرنسي[١]، مما أدى إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى مرافق البلاد.

وقد أثر هذا كله على أحوال المجتمع المصري، حيث «كان الوعى القومى ضعيفا لا يرى الناس لهم رأيا يصح أن يُبدوه، وليس لهم أن ينتقدوا عمل الحاكم، فما على الحاكم إلا أن يأمر وما على المحكوم إلا أن يطيع»[٢]. ففرضت الضرائب الجديدة على طبقات الشعب المختلفة من الفلاحين والتجار والصناع – بسبب تراكم الديون – وكانت تجمع بالعنف ولو أدى إلى الضرب بـ (الكرباج).

وتمتع الأجانب بامتيازات لا حصر لها، جمعوا بها الثروات الطائلة، وشغلوا أعلى المناصب فى الدولة، فتغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد، وحرمت طبقات الشعب الكادحة من خيرات البلاد[٣].

الظروف السياسية والثقافية التى واكبت إدخال القوانين الوضعية فى مصر: بداية قصة إلغاء القضاء الشرعى:

نستطيع أن نفهم القصة من بدايتها إذا رصدنا الأحوال السياسية التى واكبت دخول الاستعمار العالم الإسلامى فى العصر الحديث، وسيطرته على البلاد الإسلامية، فكانت أولى خطواته أن يبدل هذا النظام القانونى الإسلامى بالقانون الوضعى الغربي، وقد اتخذ اسما لطيفا لهذه الخطوة غير الحميدة لإيهام الناس أنها ليست زحزحة للقانون الإسلامي، وهى محاولة إيجاد نظام قانون لمعاملة الأجانب فى علاقاتهم بأهل البلاد.

---

(١) انظر: د. يونان لبيب رزق، د. حسن يوسف: تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – ١٩٧٥م، ص٥٣ وما بعدها.

(٢) أحمد أمين: زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م، ص٢٩٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢٩٨.

وقد سعوا لمعاملة هؤلاء الأجانب قانونيا عن طريق إقامة المحاكم القنصلية، بحيث تطبق كل محكمة قانون الدولة التى تتبعها.

ثم تطور هذا النظام بإنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥م، وهى مشتركة بين قضاة أجانب وقضاة مصريين، اختصاصها الفصل فى المنازعات فى المواد المدنية والتجارية فيما بين المصريين والأجانب، وفيما بين الأجانب المختلفى الجنسية، وظلت حتى ألغيت بعد معاهدة ١٩٣٦ م[١].

لقد كانت القيود المفروضة على التشريع والقضاء ببلادنا من أبشع صور العدوان الاستعمارى على سيادة وحرية هذه البلاد التى تعددت فيها المحاكم والتشريعات ما بين محاكم قنصلية أو مختلطة خاصة بالأجانب، ومحاكم أهلية خاصة بالمواطنين وكان أكثر الناس ثورة على الوصاية الأجنبية على تشريعاتنا وقضائنا هم رجال القضاء ورجال القانون والمحاماة فى المحاكم الأهلية ويكفى أن هذا الوصف فى ذاته كان يستعمل للحط من قيمتهم وقيمة محاكمهم والمتقاضين أمامها من الأهالي، بل وقيمة الدولة المصرية الناشئة العاجزة عن فرض قوانينها على أصحاب الامتيازات والحمايات المقيمين على أرضها، العاجز قضاؤها عن حماية رعاياها من عبث هؤلاء الأجانب واعتداءاتهم.

وكانوا يرون الدولة المصرية مضطرة إلى أن تستقدم بعض الأجانب ليضعوا لها قوانين يأتون بها من بلادهم، وتفرض هذه القوانين المستوردة على المشرع المصري، لكى يرضى بذلك الدول صاحبة الامتيازات، فتمنحنا شهادة بالتمدن والتحضر، نستخدمها فى استعطافهم من أجل أن يتنازلوا عن امتيازاتهم[٢].

وقد شرعت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٨٠م فى إنشاء القضاء الأهلى والمحاكم الأهلية، وأنشئت فعلا فى عام ١٨٨٣م بستة من القوانين أخذت جميعها من القوانين المختلطة، مع

---

(١) أنور الجندي: سموم الاستشراق والمستشرقين فى العلوم الإسلامية ، ط دار الجيل ١٩٨٥م، صـ١٠٢.

(٢) انظر توفيق الشاوي: سيادة الشريعة الإسلامية فى مصر ص٣٣. جدير بالذكر أن الأستاذ توفيق الشاوى هو أحد المفكرين المسلمين المتميزين المعروفين بالكفاح فى مواجهة الظلم وقد اعتقل فى عهد عبد الناصر بسبب آرائه، وهو زوج الدكتورة نادية السنهورى ابنة القانونى الشهير عبد الرزاق باشا السنهورى.